أوراق إستراتيجية

مركز القدس للعلاقات العامة

الإصدار السادس، العدد 15، 8 كانون الأول2006

تقرير مجموعة دراسة الوضع العراقي: تداعياته على إسرائيل

دوري غولد

- لا ينبغي على إسرائيل أن تحاول انتقاد القرارات الأمريكية التي تم اتخاذها والمرتبطة بتعريض الجنود الأمريكيين للخطر. ولكن من جهة أخرى، إن الإستراتيجية التي تم اقتراحها في تقرير بيكر-هاملتون لتسهيل عملية الانسحاب الأمريكية من العراق ـ استخدام مجموعة دعم دولية تتضمن إيران وسوريا ـ يطرح مشاكل جدية من شأنها أن تهدد المصالح الإسرائيلية الحيوية.

- أكد بيكر في السادس من كانون الأول 2006 أن فريق دراسة الوضع العراقي استوحى بعض أفكاره من محادثات "الستة-زائد-إثنان" حول مستقبل أفغانستان والأمم المتحدة. ولكن في أفغانستان، وبالعودة إلى التسعينات، كانت إيران تسعى لاحتواء النظام السني الراديكالي التابع لطالبان. ولكن على العكس من ذلك، فإن إيران في عام 2006، تسعى للسيطرة على العراق من خلال الأغلبية الشيعية. الموقفان مختلفان بشكلٍ كامل.

- الحصول على آلية بناءة من إيران وسوريا سوف يشتمل على تحول 180 درجة في سياستهم. من الواضح أن محرري التقرير غير مدركين للالتزام الأيديولوجي للنظام الإيراني في تصدير ثورته إلى الجماعات الشيعية على امتداد الشرق الأوسط بينما يسعى لتحقيق سيطرة إقليمية.

- فيما لو اعتمدت إدارة بوش الآلية المقدمة من فريق دراسة الوضع العراقي فإنها لن تكون بصدد المطالبة بتغير جذري في السياسات الإيرانية والسورية من موقع قوة. فمن وجهة نظر طهران ودمشق، إن الولايات المتحدة سوف تكون بصدد طلب مساعدتهم بعد أن نجحوا في التغلب على قوى التحالف. كنتيجة لذلك، فإن الثمن لقاء تعاونهم سوف يكون باهظاً.

- يقترح فريق دراسة الوضع العراقي بأن "على إسرائيل إعادة هضبة الجولان". لا يوجد تفاوض حول موضوع الانسحاب بناءً على قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة 242 و 338. يبدو بأن هضبة الجولان يتم استخدامها كوسيلة إغراء لسوريا من أجل الحصول على أداء سوري متعاون بخصوص العراق. فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني، فإن تقرير بيكر-هاملتون لا يدعو للمحادثات حول موضوع "اللاجئين" وإنما حول "حق العودة" معتمدين التسمية القانونية الفلسطينية ومقوضين من الموقف القانوني لإسرائيل.

إن فريق دراسة الوضع العراقي (ISG) الذي يرأسه وزير الخارجية السابق للأمم المتحدة *جيمس بيكر* وعضو البيت الأبيض السابق *لي هـ. هاملتون* يبين في تقريره الصادر حديثاً بأن هناك امتعاض متزايد من قبل الشعب الأمريكي حول استمرار التواجد العسكري للولايات المتحدة في العراق، ولذلك فإنه يسعى لرسم خطة انسحاب للقوات الأمريكية. أحد المستشارين السعوديين كتب في صحيفة واشنطن بوست، في 29 تشرين الثاني، 2006، منبهاً باستيحاء من التقرير، بأن انسحاب الولايات المتحدة يمكن أن يؤدي إلى تطهير عرقي للأقلية المسلمة السنية في العراق من قبل الشيعة العراقيين المدعومين من قبل إيران.

بينما سيكون هناك تداعيات ضخمة للانسحاب الأمريكي من العراق على أمن الشرق الأوسط ككل، فلا ينبغي على إسرائيل وغيرها من حلفاء أمريكا الإقليميين أن يحاولوا انتقاد القرار الأمريكي الذي تم اتخاذه عندما يكون السؤال حول إذا ما ينبغي على الولايات المتحدة تعريض جنودها للخطر. ولكن من جهةٍ ثانية، إن الإستراتيجية التي تم اقتراحها في تقرير بيكر-هاملتون لتسهيل عملية الانسحاب الأمريكية من العراق ـ استخدام مجموعة دعم دولية تتضمن إيران وسوريا ـ يطرح مشاكل جدية من شأنها أن تهدد المصالح الإسرائيلية الحيوية.

سوريا وإيران: داعمي الاستقرار الإقليمي؟

إن الافتراض الأساسي لفريق دراسة الوضع العراقي هو أنه من الممكن تكرار تجربة التسعينات، عندما جلس ممثلون عن إيران مع دبلوماسيين من الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي والدول الستة المجاورة لأفغانستان لمناقشة تهدئة الوضع الإقليمي في ما سمي بمحادثات الـ "الستة-زائد- إثنان". بالطبع، إن بيكر أكد في السادس من كانون الأول، 2006 بأن فريق دراسة الوضع العراقي قام باستيحاء بعض أفكاره من محادثات الـ "ستة-زائد-إثنان"

حول مستقبل أفغانستان في الأمم المتحدة. وبالنحو نفسه، يأمل الـ ISG بأن فريق مشابه يضم جميع الأحزاب يمكن أن يتوصل لوضع حد للفوضى في العراق. ولكن تجدر الإشارة إلى أن محادثات "الستة-زائد-اثنان" فشلت في وقف تحول أفغانستان إلى معقل للقاعدة.

الأهم من ذلك، الأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي الذي لعبته إيران وسوريا في زعزعة الاستقرار في العراق وما قامت به من إعادة تزويد بالإمدادات للأحزاب السنية والشيعية الثائرة، فإن الحصول على آلية بناءة من هذه الدول سوف يشتمل على تحول 180-درجة في سياستها. من الواضح أن محرري التقرير غير مدركين للالتزام الأيديولوجي للنظام الإيراني في تصدير ثورته إلى الجماعات الشيعية على امتداد الشرق الأوسط بينما يسعى لتحقيق سيطرة إقليمية. وهذا الأمر تم التأكيد عليه بعد صعود محمود أحمدي نجاد إلى سدة الحكم كرئيس لإيران عام 2005. في أفغانستان، وبالعودة إلى التسعينات، كانت إيران تسعى لاحتواء النظام السني الراديكالي التابع لطالبان. ولكن على العكس من ذلك، فإن إيران في عام 2006، تسعى للسيطرة على العراق من خلال الأغلبية الشيعية. الموقفان مختلفان بشكلٍ كامل.

علاوةً على ذلك، فيما لو اعتمدت إدارة بوش الآلية المقدمة من فريق دراسة الوضع العراقي فإنها لن تكون بصدد المطالبة بتغير جذري في السياسات الإيرانية والسورية من موقع قوة. فالتقرير يصف الوضع في العراق على أنه "خطير ويتجه نحو الأسوأ". فهو يؤكد على أنه لم يعد هناك إجماع وطني على الحرب مع تزايد عدد الإصابات التابعة للولايات المتحدة. من وجهة نظر طهران وسوريا، إن الولايات المتحدة تطلب مساعدتهم بعدما نجحوا في إلحاق الهزيمة بقوى التحالف. كنتيجة لذلك، فإن الثمن لتعاونهم سوف يكون باهظاً.

الثمن لتعاون سوريا وإيران

الاهتمام الأكبر لإيران من جراء هذا الحوار حول العراق هو الاستمرار في البرنامج النووي الإيراني: من المتوقع بأن طهران سوف تسعى للحصول على مقابل لقاء تعاونها بالنسبة للعراق وهو الحصول على الموافقة الغربية على برنامجها النووي. سوريا سوف تحذو حذو إيران، ساعية لحماية مصالحها الأكثر حيوية لتعاونها في المجال العراقي: يمكن أن يتضمن ذلك
طلب وقف التحقيق في قضية قتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري أو تأكيد إعادة السيطرة السورية على لبنان.

وبما أن ذلك يشكل ثمناً باهظاً حتى لفريق دراسة الوضع العراقي، فإنه يقترح بأن "على إسرائيل إعادة هضبة الجولان". لا يوجد تفاوض حول موضوع الانسحاب بناءً على قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة 242 و 338. يبدو بأن هضبة الجولان يتم استخدامها كوسيلة إغراء لسوريا من أجل الحصول على أداء سوري متعاون بخصوص العراق.

من المقلق بشكلٍ خاص هو أن الـ ISG لا يدعو إلى تفكيك كامل للمؤسسات الإرهابية العالمية في سوريا كشرط سابق للاتفاق السوري-الإسرائيلي الذي تتنبأ به. من المفترض أن سوريا "سوف تستخدم تأثيرها على حماس وحزب الله" لإطلاق صراح الجنود الإسرائيليين. كما أنه من المفترض أن يكون هناك عملية وقف لنقل الأسلحة إلى حماس وحزب الله والأحزاب الأخرى. ولكن مكاتبهم وأماكن تدريبهم سوف تبقى مفتوحة. ولكن هذا الأمر يبقى يشكل اختراقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 والذي يمنع قانونياً بحماية المؤسسات الإرهابية العالمية. اعتماد هذه السياسات من قبل إدارة بوش سوف يؤدي إلى تنازل خطير عن الحرب ضد الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة بعد أحداث 11/9.

فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني، فإن تقرير بيكر-هملتون يقدم اقتراحات مفصلة تتضمن دعم "حكومة اتحاد وطني فلسطينية". الاقتراح مساوٍ للقبول بدور حماس في النظام السياسي الفلسطيني. من المقلق إلى حد بعيد هو أنه عندما يدرج التقرير نقاط التفاوض الفلسطيني-الإسرائيلي لما يتعلق بالوضع النهائي، فإنه لا يدعو إلى محادثات تتعلق بـ "اللاجئين" وإنما يتحدث عن "حق العودة"، معتمداً بذلك التسمية القانونية الفلسطينية ومقوضاً بذلك الموقف القانوني الإسرائيلي. على الأقل، وبخلاف الحالة السورية، فإن التقرير يدعو إلى مفاوضات فلسطينية-إسرائيلية حول الحدود، ولا بتجرأ ويستبق اقتراح حدود مرسومة مسبقاً.

إن التقرير وبتأكيده على أن "الولايات المتحدة لن تتمكن من تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط إلا إذا قامت بالتدخل بشكلٍ مباشر لحل النزاع العربي-الإسرائيلي" يسعى إلى جعل هذه المسألة تبدو هي السبب الأساس لعدم وجود الاستقرار في المنطقة. لقد تم الاستدلال في السابق على أن هذه الرواية خاطئة وبشكل واضح وهي تبقى كذلك اليوم. ما هي العلاقة التي تربط بين الهجومات التي تقوم بها القاعدة على الشيعة في العراق والوضع في إسرائيل؟ ما هي علاقة إسرائيل بسياسة السودان في إبادة العرق الأسود في دارفور؟
للأسف، إن مثل هذا التفكير يؤدي إلى تحويل الانتباه عن الأسباب الحقيقية لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ـ مثل إيران الثورية ـ وملامة إسرائيل عوضاً عن ذلك.

من الواضح، بأن فريق دراسة الوضع العراقي يعبر عن رغبة أمريكية قوية في التوصل إلى استراتيجية بديلة في العراق والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحرر تدريجي للولايات المتحدة. الانسحاب من العراق سوف يكون القرار الوحيد لها. ولكن على الأقل على الإدارة الأمريكية أن لا تعتمد خط لسياستها يترك حلفاءها الإقليمين بوضع أضعف ويقوي من أعدائهم بينما تقوم بوضع نهاية لفترة صعبة من تدخلها العسكري في الشرق الأوسط.